مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر للفترة (1990–2022)

The status of regular collection in financing the general budget of the state in Algeria for (1990-2022)

بن طالب سماحية*

مخبر الاقتصاد الكمي المطبق على التنمية ENSSEA، الجزائر

bentaleb.smahia@enssea.edu.dz

بن العايب أبو بكر

مخبر الاقتصاد الكمي المطبق على التنمية ENSSEA، الجزائر

benlaib.bouabakeur@enssea.edu.dz

تاريخ الإرسال: 2023/06/01 تاريخ القبول: 2023/08/14 تاريخ النشر: 2023/08/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة حصيلة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة، وذاك من خلال دراسة قياسية استخدمنا فيها منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، طبقت على سلاسل زمنية سنوية لكل من حصيلة الجباية العادية ورصيد الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2022/1990.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الجباية العادية ورصيد الميزانية العامة في الجزائر، وذلك يعني أن الجباية العادية لها تأثير طويل الأجل على رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، أي أنه على المدى البعيد والقريب ترتبط الميزانية العامة في الجزائر بشكل مباشر بتذبذبات الجباية العادية والتحصيل الجبائي، وهذا ما يجعل من رصيد الميزانية العامة في الجزائر رهن تغيرات التحصيل الجبائي وخاصة في حالة انخفاض أسعار النفط أو انخفاض الجباية البترولية للدولة.

الكلمات المفتاحية: جباية عادية؛ جباية بترولية؛ ميزانية عامة؛ عجز الميزانية؛ نموذج ARDL.

Abstract :

This study aims to find out the extent to which the regular tax revenue contributes to financing the state's general budget, and that is through an econometric study in which we used the self-regressive methodology for distributed time gaps, applied to annual time series for both the regular tax revenue and the balance of the state's general budget during the period 1990/2022.

The study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between regular collection and the balance of the general budget in Algeria, and this means that regular collection has a long-term impact on the balance of the public budget in Algeria during the study period, meaning that in the long and short term the general budget in Algeria is directly linked With the fluctuations of regular collection and tax collection, this is what makes the balance of the general budget in Algeria subject to changes in tax collection, especially in the case of low oil prices or a decrease in the state's petroleum collection.

Key Words: Regular taxation; Petroleum taxation; budget deficiency; General budget; ARDL model.

JEL Classification: E62; H61; H62; C51.

* مرسل المقال: بن طالب سماحية (bentaleb.smahia@enssea.edu.dz)

المقدمة:

لقد ازدادت أهمية المالية العامة بتزايد الدور الذي أصبحت تلعبه الدولة في الوقت الحاضر في إدارة الحياة الاقتصادية في جميع النظم الرأسمالية والاشتراكية والانتقالية، فالتطور الذي حدث في طبيعة الدولة انعكس على وظيفتها المالية وعلى أهدافها باعتبارها أحد أدوات السياسة الاقتصادية.

وبما أن للدولة عدة وظائف ومهام يتحتم عليها القيام بها، فهي تحتاج إلى موارد وإيرادات تمكنها من تغطية النفقات اللازمة للقيام بتلك المهام والوظائف على الوجه المطلوب، هده الإيرادات تتمثل في الدومين بنوعيه والقروض العامة بأشكالها والمساعدات مهما كانت طبيعتها، إضافة إلى الضرائب والرسوم.

تعتبر الضريبة مصدرا رئيسيا يعتمد عليه في تحقيق أهداف المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لهدا عرف النظام الضريبي الجزائري عدة إصلاحات كان آخرها إصلاح 1992، والذي عمل على توسيع القاعدة الضريبية من خلال إدخال ضرائب جديدة، إلى جانب التعديلات التي عرفتها الضرائب السائدة من قبل سواء ما تعلق بالمعدلات أو بالإعفاءات والتخفيضات.

إن إصلاح النظام الضريبي لسنة 1992 جاء لمعالجة الانخفاض الحاد في إيرادات الميزانية العامة للدولة الناتج عن تذبذب وعدم استقرار مردود الجباية البترولية خاصة خلال سنة 1986 أين وصلت أسعار النفط إلى أدنى المستويات مما أدى بآثار سلبية مباشرة تمثلت أساسا في عجز الميزانية العامة للدولة وتراجع الاستثمار العمومي وتراكم الديون الخارجية وأخرى غير مباشرة كتراجع معدلات الناتج الداخلي الخام وارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

من هنا تبرز إشكالية هذا البحث والتي هي كالآتي: **إلى أي مدى يمكن أن تساهم الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة بالجزائر؟**

فرضيات البحث:

- تؤثر الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة بالجزائر؛
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الجباية العادية والميزانية العامة للدولة بالجزائر.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث من خلال الاعتبارات التالية:

- تعد الجباية العادية أداة لتوجيه سلوكيات المجتمع والنشاطات الاقتصادية وضمان التوازن المالي؛
- الدور البارز للجباية العادية في تمويل الإيرادات العامة مقارنة بالجباية البترولية التي يمكن أن تزول بزوال هذا المورد الطبيعي؛
- خطورة الموقف الذي تعيشه الجزائر في اعتمادها شبه الكلي في تمويل ميزانيتها العامة على الميزانية البترولية، وما تشهده هذه الأخيرة من تراجع لإيراداتها نتيجة الانخفاض المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد أهمية الجباية العادية بالنظر إلى مردودها في هيكل الإيرادات العامة؛

- إظهار عدم استقرار إيرادات الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة؛
- إظهار الوسائل والآليات التي تمكن الجباية العادية من تحسين مردوديتها لتقوم بدورها الهام في تمويل الميزانية العامة للدولة.

المنهج المتبع: للإجابة على إشكالية البحث واختبار فروضه، سنحاول الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث يهدف إلى معرفة مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (1990-2022)، كما سنقوم بتطبيق أحد تقنيات القياس الاقتصادي المتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وهذا بهدف قياس مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للجزائر.

تعتبر الجباية العادية أهم صورة من صور الإيرادات العامة التي تقوم بتغطية النفقات العامة، وتعد أداة لتوجيه سلوكيات المجتمع والنشاطات الاقتصادية وضمان الاستقرار السياسي.

تلعب الإيرادات الجبائية أو الضريبية دورا هاما في تمويل الميزانية العامة للدولة، كما تستخدم في رفع الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتوجيه الموارد الاقتصادية لاستغلالها، إضافة إلى ذلك اعتبارها وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

I. واقع الجباية العادية في الجزائر:

1. تعريف الجباية العادية:

تعتبر الجباية في عصرنا الحالي من أهم الإيرادات التي تستعمل في تسيير إيرادات الدولة وتلبية حاجياتها، فالجباية هي ذلك النشاط التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات تحصيل الإيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها وإلزامها، وتتمثل الجباية العامة أساسا في الجباية العادية والجباية البترولية (محرزي، 2005).

2. خصائص الجباية العادية : تتميز الجباية العادية بالخصائص التالية (محرزي، 2005)

1.2 الضريبة ذات شكل نقدي: قديما كانت الضريبة تحصل على شكل عيني أو في صورة تقديم خدمات وهذا نتيجة للظروف الاقتصادية التي كانت موجودة آنذاك، ولكن نظرا لعدم التزام الضريبة العينية لقاعدة العدالة وظهور النقود كأداة للتعامل فكان لابد من تحصيلها بصورة نقدية، وهذا لا يعني بشكل مطلق عدم إمكانية تحصيلها في صورة عينية، كل ما في الأمر أن هذه العملية لا تتم إلا في نطاق ضيق وفي الظروف الاستثنائية حالة الحروب مثلا أو في الحالات التي تكون فيها الدولة في فترة انتقالية، وإضافة إلى هذا فإن تحصيلها بشكل نقدي يسهل على الدولة عملية جبايتها.

2.2 الضريبة فريضة إلزامية: تقتطع من الأفراد على وجه الإلزام وتستقل الدولة في وضع نظام قانوني خاص بالضريبة دون أن يكون محل اتفاق مع الأفراد، فهم ملزمون بدفعها سواء قبلوا بذلك أم لم يقبلوا.

3.2 الضريبة اقتطاع نهائي: إن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية بمعنى أن الدولة لا تلتزم بردها لهم أو تعويضهم إياها.

4.2 الضريبة تدفع دون مقابل: تدفع الضريبة دون مقابل أو منفعة خاصة فالمكلف يقوم بأدائها على أساس مساهمته في المجتمع باعتباره عضوا في الجماعة.

5.2 الضريبة تفرض لتحقيق النفع العام: إذا كانت الضريبة لا تفرضها الدولة مقابل نفع خاص لدافعها، فإنها تلتزم باستخدام حصيلتها لتحقيق المنفعة العامة.

3 . أهداف الجباية العادية: لقد تغيرت أهداف الضريبة بتغير الظروف المحيطة بها نذكر منها (بوزيدة، 2005):

1.3 الهدف المالي: يعتبر الهدف المالي من بين الأهداف الرئيسية للضريبة حيث أن هذه الأخيرة تسمح بتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل خزينة الدولة، وهذا للتمكن من الوفاء بالتزاماتها وتسديد النفقات عليها.

2.3 الهدف الاقتصادي: ويمكن إيجاز الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

أ. التقليل من حدة الضغوط التضخمية ومحاربتها والمحافظة على قيمة النقد الوطني لزيادة العرض النقدي على العرض السلعي؛

ب. توجيه عناصر الإنتاج نحو الفروع والقطاعات الإنتاجية التي ترغب الدولة في تطويرها ويكون ذلك بالإعفاء الكلي للضرائب أو بفرض ضرائب منخفضة؛

ت. حماية الصناعات والمنتجات الوطنية وتغطية العجز في ميزان المدفوعات؛

ث. الحد من استهلاك بعض المواد الكمالية المستوردة من الخارج مع فرض نمط استهلاك معين؛

ج. تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بتعبئة الموارد المالية باستخدام الضرائب كتشجيع الادخار بإعفاء المداخيل الناتجة عن الأموال المودعة لدى البنوك.

3.3 الهدف الاجتماعي: تستخدم الضرائب لتحقيق أهداف اجتماعية أهمها:

أ. تخفيف حدة التفاوت بين الدخول والثروات حيث تسعى الدولة إلى فرض ضرائب مرتفعة إلى ذوي الثروات المرتفعة وذلك بهدف إعادة توزيعها على ذوي الدخول المنخفضة؛

ب. الحد من الظواهر الاجتماعية السيئة كمحاربة استهلاك بعض السلع الضارة كالكحول والتبغ وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على هذا النوع من السلع؛

ت. المساهمة في حل مشكلة السكن وذلك باعتماد الدولة على الاستثمار أي إعفاء المستثمرين في قطاع الإسكان من الضرائب كتشجيع لهم في هذا المجال.

4. مكونات الجباية العادية : إن الجباية العادية تتكون أساسا من الإيرادات الجبائية العادية والتي تصنف إلى (نور و عدس، 2003):

1.4 الضرائب المباشرة : تضم إيرادات الضرائب التي تستهدف الدخل، أهمها الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات.

2.4 حقوق التسجيل والطابع: وتتمثل في الحقوق التي تحصلها الدولة لقاء تسجيل العقود الرسمية المختلفة كالعقود الإدارية، عقود نقل الملكية الخاصة بالمنقولات والعقارات، عقود التنازل بالبيع أو بالإيجار وحقوق التأسيس، بالإضافة إلى حقوق الطابع المفروضة على التداول في شكل طوابع جبائية أو دمغة.

3.4 الضرائب غير المباشرة : وتضم الرسم على القيمة المضافة، وباقي الضرائب غير المباشرة على المنتجات المعنية بها كالرسم على الاستهلاك الخاص.

4.4 الحقوق الجمركية: المراد بالتعريفة الجمركية جدول الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة على سلع الصادرات أو الواردات، والهدف من فرض مثل هذه التعريفات ليس جبائيا فقط بل من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية، حيث أن الرسم يفرض على المنتجات الأجنبية المستوردة للحد منها.

5. تطور الجباية العادية والميزانية العامة في الجزائر للفترة (1990-2022): الميزانية العامة هي البيان الذي يوضح الوضع المالي العام للدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، فهي تظهر مختلف الموارد التي تعتمد عليها الدولة ومجالات انفاقها في سبيل تحقيق الحاجة العامة، وباعتبار أن الجباية العادية جزء لا يتجزأ من موارد الميزانية العامة يمكن ابراز الاحصائيات التي مر بها كلاهما للفترة (1990-2022) من خلال **الملحق رقم 01**:

انطلاقا من سنة 1992 أين صاحب هذه المرحلة قيام الجزائر بإصلاح جذري في نظامها الضريبي الذي شرع سنة 1991 وبدأ تطبيقه في 1992، حيث نلاحظ ارتفاع حصيلة الجباية العادية من حيث المردودية المالية حيث بلغت 121,90 مليار دج سنة 1992 واستمرت في التزايد لتصل سنة 2022 إلى 2857,86 مليار دج، إلا أن مساهمتها في تمويل ميزانية الدولة بقيت ضعيفة إلى حد ما حيث سجلت متوسط مساهمة بلغ 38,24% خلال الفترة (1990-1999)، أما خلال الفترة (2000-2022) فنلاحظ تذبذب في حصيلة الجباية العادية بحيث ترتفع أحيانا وتنخفض أحيانا أخرى، حيث سجلت أدنى حصيلة سنة 2008 بنسبة مساهمة بلغت 14,54% أما أعلى حصيلة فكانت سنة 2020 بنسبة مساهمة قدرت ب 54,01%، ورغم أن إيرادات الجباية العادية في حالة تطور طفيفة وهذا من خلال جهود الدولة الرامية للرفع من حصيلتها وإحلالها محل الجباية البترولية، إلا أن الإيرادات الجبائية المحققة فعلا هي خلاف التوقعات وذلك راجع إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

ابتداء من سنة 1990 عرف رصيد الميزانية تحسنا حيث حقق فائضا قدره 16 مليار دج سنة 1990 و36,8 مليار دج سنة 1991، وهذا بسبب ارتفاع الإيرادات الجبائية مقارنة بسنة 1990، وبعدها تراجع الفائض حيث عرفت السنوات الأربعة الموالية عجزا بمتوسط: 127 مليار دج، وهذا بسبب التوسع في الإنفاق العام وأيضا إلى التراجع الذي عرفته أسعار النفط وكذا تفاقم حجم خدمة الدين الخارجي، مع التركيز على تحقيق فوائض في الميزانية للسنوات 1996 و 1997 يرجع ذلك إلى اتخاذ إجراءات رفع الإيرادات الجبائية و خاصة العادية منها، و ذلك بتقليص حجم الإنفاق و توسيع دائرة الاقتطاعات الجبائية (توسيع نطاق الرسم على القيمة المضافة)، و إصلاح هيكل الرسوم الجمركية، أما خلال الفترة (2000-2008) فعرف رصيد الميزانية فائضا بمتوسط 561,82 مليار دج نتج عن الارتفاع في إيرادات الميزانية لاسيما عائدات المحروقات وذلك على الرغم من الارتفاع الجوهري في

النفقات الجارية ونفقات التجهيز، ولكن ابتداء من سنة 2009 إلى غاية سنة 2022 نلاحظ أن رصيد الميزانية سجل عجزا متواليا بمتوسط 973,76 مليار دج سببه الانخفاض في إيرادات الميزانية المرتبطة بالانخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات بالرغم من الارتفاع المعتبر للإيرادات خارج المحروقات وكذا الارتفاع في نفقات الميزانية.

II. تقدير نموذج أثر الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1990–2022):

1. تحديد المتغيرات ومصادر البيانات:

تعتمد دراستنا التطبيقية على سلسلة زمنية لكل من الجباية العادية ورصيد الميزانية العامة في الجزائر، من خلال بيانات سنوية خلال الفترة 1990-2022، حيث البيانات مأخوذة من الإحصاءات المنشورة من قبل (الديوان الوطني للإحصاء ONS، وزارة المالية) ، وسوف يتم استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على طبيعة العلاقة بين الجباية العادية ورصيد الميزانية العامة للدولة، ومحاولة بناء نموذج قياسي يوضح تأثير الجباية العادية على رصيد الميزانية في الجزائر.

- **المتغير التابع**: معدل رصيد الميزانية: وهو عبارة عن قيم سنوية بالمليار دينار جزائري، ونرمز له بالرمز(**SB**).
- **المتغير المفسر**: الجباية العادية، قيم سنوية بالمليار دج، ونرمز لها بالرمز **FN** .

وسوف نختار نموذجا الدراسة على النحو التالي:

$$SB=f(FN) \quad \ldots\ldots 1$$

الشكل الرياضي للنموذج يكون كالتالي:

$$SB= a +b \quad (FN)+Ui \quad \ldots\ldots 2$$

حيث أن SB: هو رصيد الميزانية للدولة وهي المتغير التابع،**FN** : الجباية العادية وهي المتغير المفسر، **Ui**: المتغير العشوائي.

2. التحليل الوصفي للسلاسل الزمنية

الشكل 01: " تطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)"

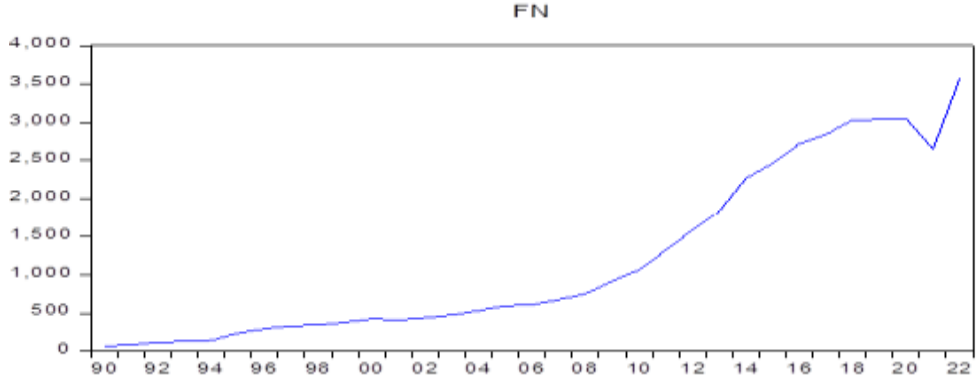

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews10

الشكل 02: " تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)"

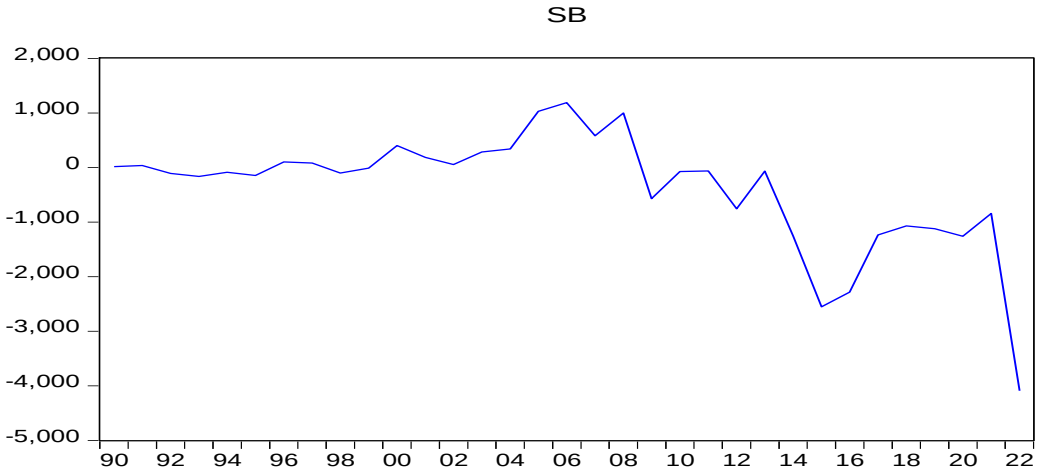

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews10.

إن تأثر رصيد الميزانية العامة للدولة الذي يعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات الجباية البترولية مقابل تزايد النفقات العامة تمخض عنه عجز في رصيد الميزانية منذ سنة 2009 على التوالي وهذا بسبب التوسع في الانفاق العام وأيضا إلى التراجع الذي عرفته أسعار النفط.

3. اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية (Stationary Test):

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات الاقتصادية والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، ولاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج محل الدراسة سوف نستخدم اختبار ديكي فولرDickey and Fuller (ADF) ويقوم اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) على اختبار الفرضية التالية (OBBEN, 1998):

H0 : يوجد جذر الوحدة في السلسلة أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

H1 : لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة أي أن السلسلة الزمنية مستقرة.

ويتم إجراء هذا الاختبار للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى أولا، وإذا لم تستقر عند المستوى يتم أخذ الفروق الأولى ثم الثانية وهكذا إلى أن تستقر، ويتم رفض فرضية العدم القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة، إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار(ADF) أكبر من القيم المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% وإذا كانت قيمة الاحتمالية أقل من5%، ويشار إلى أن اختبار(ADF) لمعادلة الانحدار يتم بثلاثة صيغ هي (حد ثابت أو حد ثابت واتجاه أو بدون حد ثابت واتجاه) (نايف و الحنيطي، 2017)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 01: " اختبارات الاستقرارية باستعمال اختبارADF عند مستوى معنوية 5%"

المتغير	النموذج	السلسة الأصلية Level			سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى 1st difference		
		t-Statistic . 5%	ADF	Prob	t-Statistic . 5%	ADF	Prob
SB	None	-1.955020	-4.450149	0.0001			
	trend and intercept	-3.603202	-3.687061	0.0423			
	Intercept	-2.986225	-4.496613	0.0016			
FN	None	-1.953381	-0.230775	0.5941	-1.953858	-4.635156	0.0000
	trend and intercept	-3.580623	-1.966792	0.5934	-3.587527	-4.518397	0.0067
	Intercept	-2.971853	-1.265691	0.6309	-2.976263	-4.606788	0.0011

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews10.

من الجدول السابق وجدنا أن السلسلة الزمنية لرصيد الميزانية العامة مستقرة في المستوى السلسلة الأصلية (level) (**SB**) و بينما سلسلة الجباية العادية (**FN**) فهي غير مستقرة في السلسلة الأصلية (level) لأن إحصائية اختبارADF غير معنوية، ، وفي هذه الحالة قمنا بإدخال الفروقات من الدرجة واحد، وبعد معالجة السلاسل الأصلية بطريقة الفروقات من الدرجة الأولى تبين أن السلسلة (DFN) مستقرة في الفروق الأولى لتوفرها على شرط الاستقرار وهو أن تكون القيم المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها في النماذج الثلاثة لاختبارات ديكي فولر الموسعة، وهذا يثبت أن سلسلتي رصيد الميزانية العامة والجباية العادية متكاملتين من درجتين مختلفتين مما يعني أن لهما نفس درجة التكامل ،مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل.

4. عدد التأخيرات في النموذج:

تقاس فترة التباطؤ الزمني بالفترة التي يظهر منها أثر متغير ما على متغير أخر وتحدد هذه الفترة بالإجابة عن السؤال التالي: **كم يتأخر ظهور أثر متغير على متغير أخر؟**، وتعد مرحلة اختيار عدد فترات الإبطاء من أهم المراحل لأنها تؤثر بالدرجة الأولى على نتائج التقدير هذا من جهة، ومن جهة أخرى يستحسن تحديد عدد فترات الإبطاء إلى أقل ما يمكن في حالة عينات صغيرة كدراستنا هذه (علاوي، الفتلاوي، و الزبيدي، 2014).

ولتحديد فترات الإبطاء الزمني سيتم الاعتماد على معيار:

- **AIC**: Akaike information criterion
- **SC**: Schwarz information criterion
- **HQ**: Hannan-Quinn information criterion

وتختار هذه المؤشرات الفترة التي تكون فيها أقل قيمة لهذه المؤشرات، ونتائج اختبار عدد التأخيرات موضحة في الملحق رقم 02:

حيث أن:

*: تدل على عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار. و(0.1.2.3.4.) عدد التأخيرات، وتشير نتائج الاختبار إلى أن عدد التأخيرات التي يجب أن يتضمنها النموذج هي فترة الإبطاء رقم (03) أي من الممكن أن يظهر التأثير إلى غاية السنة الثالثة.

5. انحدار التكامل المشترك وفقا لنموذج ARDL: نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك لاستقصاء وجود علاقة توازنية في المدى طويل الأجل بين الجباية العادية (FN) ورصيد الميزانية العامة (SB)، وطبيعة علاقة التوازن بين المتغيرات في المدى الطويل ويتضمن ذلك أن العلاقة بينهما تكاملية، حيث يعد المتغيران أنهما متكاملان أي يسيران مع الزمن بطريقة عشوائية تصاعدية. ويشترط لوجود التكامل المشترك وجود متجه تكاملي واحد على الأقل بين المتغيرات في اختبار**ARDL** .

ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعAutoregressive Distributed Lag Model, ARDL كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرة لها نفس رتبة التكامل، حيث يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL من خلال أسلوب "اختبار الحدود Bound Test" المطور من قبل Pesaran et Shinعام 2001 حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Model, AR(p)و نماذج فترات الإبطاء الموزعةDistributed Lag Model.

في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر وتتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة: (NARAYAN, 1990)

أ. يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة I(0) أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح I(1) أو متكاملة من درجات مختلفة، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة؛

ب. أن النتائج تطبيقيا تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة(عدد المشاهدات) صغيرا وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة؛

ت. أن استخدامه يساعد على تقدير مكونات(علاقات) الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين كما هو موضح في الملحق رقم 3:

تشير نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار الموضحة في الجدول السابق إلى الجودة المرتفعة للنموذج المقدر من خلال معامل التحديد أن(R^2=0.83) وتوضح أن النموذج يفسر83% من التغيرات الحاصلة في رصيد الميزانية العامة للدولة يرجع سببها إلى الجباية العادية للدولة، كما تشير النتائج إلى أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المفسر ليست زائفة حيث المعنوية(Prob(F-statistic عند مستوى الدلالة أقل بكثير من5%.

6 . اختبار الحدود Test Bound:

في هذه الحالة توجد فرضيتين:

- **فرضية العدم H0** : والتي تدل على عدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابع إذا كان F المحسوبة اقل من I1 Bound.
- **فرضية البديل H1** : تدل على وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر إلى المتغير التابع إذا كان Fالمحسوبة أكبر من I1 Bound الأجل ونقارن F-statistic المحسوبة مع I1 Bound.

الجدول 02: " نتائج تقدير اختبار الحدود test Bound"

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	9.893136	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews10.

من خلال الجدول نلاحظ أن F-statistic =9.893 المحسوبة أكبر4.16= I1 Bound عند مستوى معنوية 5% في هذه الحالة نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية البديل، مما يعني أنه توجد علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر(الجباية العاديةFN) إلى المتغير التابع(رصيد الميزانية العامة SB).

7.استخدام منهجية معامل تصحيح الخطاء (معامل حد الخطاء):

ما يهمنا هو ثنايا هذا التقدير والمتمثل في معامل تصحيح الخطاء باستخدام ARDL Cointegrating And Long Run Form والنتائج موضحة في الملحق رقم 04:

في هذا الاختبار يجب أن يتحقق شرطين هما أن يكون CointEq(-1) بإشارة سالبة ومعنوي حيث نلاحظ من نتائج الجدول أنCointEq(-1) معامل تصحيح الخطاء يساوي (0.7599-)، وبإشارة سالبة ومعنوي لأن prob=0.0000 أقل من 0.05 ومنه تحقق الشرطين، بما أن معامل تصحيح الخطاء هو 75 % أي أنه يتم تصحيح أخطاء الفترة السابقة خلال سنة وثلاث أشهر من أجل الرجوع إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.

وتتمثل معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل المتمثلة في المتغير التابع رصيد الميزانية العامة SB والمتغير المفسر الرقم الجباية العادية FN كما يلي:

$$SB = 499.88 + 0.013\ FN + Ui \ldots\ldots\ldots 03$$

بالنسبة لمعلمة الجباية العادية بإشارة موجبة وهي تتطابق مع النظرية الاقتصادية مما يعني أنه

كلما ارتفع حجم الجباية العادية والتحصيل الجبائي هذا سوف يؤدي إلى زيادة رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر وهذا يعكس صحة الفرضية، كذلك أن prob أقل من0.05 يعني معلمة أو مقدرة الجباية العادية لها معنوية إحصائية، إذا توجد علاقة طردية توازنية طويلة الأجل بين الجباية العادية ورصيد الميزانية في الجزائر، أي كلما ارتفعت الجباية العادية بوحدة واحدة سوف يرتفع رصيد الميزانية العامة في الجزائر بـ 0.013 بالمائة، وهو ما يعني أن رصيد الميزانية في الجزائر يرتبط في المدى القريب والبعيد ارتباطا كبيرا بحجم الجباية العادية والتحصيل الجبائي للدولة.

كما يلاحظ أن قيمة معامل التحديدR^2 =0.79وهذا يشير إلى أن المتغير المفسر للجباية العادية (FN)مفسر بنسبة 79% للتغيرات التي تحدث في المتغير التابع رصيد الميزانية العامة (SB) و21% هو مقدار الخطاء أو متغيرات أخرى التي لم يتم إدراجها في النموذج أو لعدم دقة البيانات الإحصائية.

III. الاختبارات الإحصائية لنموذج ARDL.

1. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM Test).

الجدول 03: " اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM Test)"

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
F-statistic0.240475	Prob. F(2,22)0.7883
Obs*R-squared0.641811	Prob. Chi-Square(2)0.7255

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews10.

بما أنProb F-statistic عالية جدا أكبر من0.05 فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل أي عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء.

2. اختبار وجود تجانس بين التباين Breusch-Pagan-Godfrey Test

الجدول 04: " نتائج تقدير اختبار ثبات التباين"

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	
F-statistic1.378449	Prob. F(5,24)0.2674
Obs*R-squared6.693180	Prob. Chi-Square(5)0.2445
Scaled explained SS5.722522	Prob. Chi-Square(5)0.3342

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews10.

نلاحظ من خلال الجدول أن Prob. F(11,11) وهي أكبر من 0.05 فإننا نرفض الفرض البديل H1 ونقبل فرض العدم وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التجانس أي أن البواقي لها نفس التباين.

3. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر Jarque-Bera:

بالاستعانة ببرنامج E-views.10 نحصل على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي هذا النموذج المقدر كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 03: " اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر"

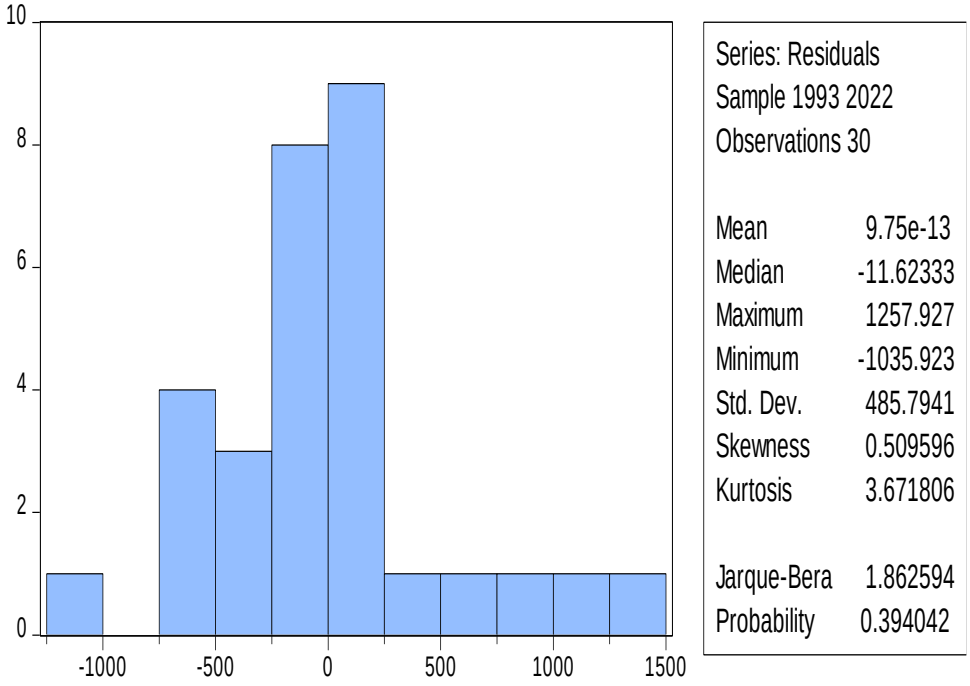

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews10.

نلاحظ من خلال الشكل اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدرJarque-Bera أن القيمة الاحتمالية الإحصائية Jarque-Bera (Prob =0.3940) أكبر من0.05 (5%) إذا فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، فإنه يمكننا أن نعتمد على هذا النموذج في تفسير الأثر الذي تلحقه الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة في الجزائر، وهذا ما يعني أن النموذج المقدر صالح للتفسير بعد أن اجتاز كل من الاختبارات الإحصائية لمعالمه والاختبارات (اختبارات الدرجة الأولى) والاختبارات القياسية للبواقي (اختبارات الدرجة الثانية).

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تطبيق دراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وذلك بغية دراسة تأثير الجباية العادية على رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، وفي ختام هذه الدراسة التحليلية خلصنا إلى استنتاج النتائج التالية:

- تتميز الجباية العادية في الجزائر بالتذبذب صعودا وهبوطا بين الحين والاخر والحساسية العالية خاصة في السنوات الأخيرة أين ازدادت شدة الهزات التي ضربت أسعار النفط، حيث عرفت أسعار النفط صدمتين قويتين الأولى كانت خلال سنة 2009 والثانية كانت في خريف 2014، أين تراجعت أسعار فاقدة أكثر من ثلثي قيمتها؛
- بالنسبة لتحليل رصيد الميزانية العامة في الجزائر فقد تميزت بتسجيل عجز في أغلب السنوات عجز أين وصل هذا العجز في 2022 إلى 4092.33 -مليار دج؛
- كما أفرزت نتائج الدراسة التطبيقية على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الجباية العادية و رصيد الميزانية العامة في الجزائر، وذلك يعني أن الجباية العادية لها تأثير طويل الأجل على رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، أي أنه على المدى البعيد والقريب ترتبط الميزانية العامة في الجزائر بشكل مباشر بتذبذبات الجباية العادية و التحصيل الجبائي، وهذا ما يجعل من رصيد الميزانية العامة في الجزائر رهن تغيرات التحصيل الجبائي و خاصة في حالة انخفاض أسعار النفط أو انخفاض الجباية البترولية للدولة؛
- أثر الجباية العادية في المدى القريب على رصيد الميزانية في الجزائر طردي ومعنوي، والتأخيرات الزمنية للأجل القريب كذلك معنوية إحصائيا، وهذا يفسر بأن رصيد الميزانية في الجزائر يتأثر بالجباية العادية على المدى البعيد والتي بدورها تتأثر بشكل مباشر بالتقلبات الظرفية لها.

أخير تبدو نتائج هذه الدراسة أكثر واقعية خاصة وأنها تتلاءم مع نتائج معظم الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع في فترات سابقة أو دول أخرى، حيث أن رصيد الميزانية في معظم الدول يتأثر طرديا بتغيرات الجباية العادية، لأنها تساهم في تمويل الخزينة العمومية.

المقترحات:

في ضوء المعطيات نقترح بعض التوصيات التي يقصد بها تنويع مصادر تمويل الإيرادات العامة:

- العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني وذلك بالاهتمام بالقطاعات الأخرى مثل السياحة، الصناعة والزراعة...؛
- إعادة النظر في نظام التحفيزات الجبائية على ضوء ضرورتها الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ولتحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين من جهة أخرى، واقتصارها على الاستثمارات التي تساهم في التنمية وتحقق زيادة في القيمة المضافة، ومن تم المزيد من فرص العمل؛

- التقليل من التهرب الضريبي من خلال إجراءات وقائية تتصل بشمولية ووضوح ودقة التشريعات الضريبية وتعليماتها التنفيذية وعقلانية وواقعية المعدلات والتعريفات، وتقييد الصلاحيات التقديرية للإدارة الجبائية للحيلولة دون تعسفها أو تواطؤها مع المكلفين بالضريبة؛
- ضرورة خصخصة المؤسسات العمومية التي تفتقر إلى الفعالية باعتبارها تكلف مبالغ ضخمة من أجل تطهير ديونها وهو ما يتنافى مع الأهداف الرئيسية للإصلاح الضريبي.

قائمة المراجع:

- Narayan. (1990). The Saving And Investment Nexus For China ،Evidence From Cointegration Tests. Applied Economics, 37, 258.
- Obben, J. (1998). The Demand For Money In Brunei. Asian Economic Jornal, 02(12), 109-121.
- حميد بوزيدة. (2005). حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 12-13. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- خالد لفي نايف، و هناء محمد الحنيطي. (2017). اختبار فرضية كالدور للنمو في الاقتصاد. 05(01)، 26.
- عبد الناصر نور، و نائل حسة عدس. (2003). الضرائب ومحاسبتها (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن.
- كمال علاوي، كاظم الفتلاوي، و حسين لطيف الزبيدي. (2014). القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 2014، ص269. عمان: دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد عباس محرزي. (2005). اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثالثة دار هومة، الجزائر، 2005، ص 10. (الإصدار الطبعة الثالثة). الجزائر: دار هومة.

الملاحق:

الملحق 01: " تطور الجباية العادية والميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (1990-2022) "

الوحدة: مليار دج

السنة	الجباية العادية	الإيرادات	النفقات	رصيد الميزانية
1990	71,10	152,50	136,50	16,00
1991	82,70	272,10	235,30	36,80
1992	121,90	311,86	420,13	-108,27
1993	129,50	313,94	476,62	-162,68
1994	143,20	477,18	566,32	-89,14
1995	236,50	611,73	759,61	-147,88
1996	295,70	825,15	724,60	100,55
1997	334,60	926,66	845,19	81,47
1998	344,50	774,51	875,73	-101,22

-11,18	961,68	950,50	380,10	1999
400,04	1178,12	1578,16	425,84	2000
184,50	1321,02	1505,52	411,38	2001
52,54	1550,64	1603,18	438,85	2002
284,20	1690,26	1974,46	475,89	2003
338,09	1891,80	2229,89	532,30	2004
1030,79	2052,03	3082,82	596,93	2005
1186,91	2453,01	3639,92	610,77	2006
579,84	3108,66	3688,50	676,12	2007
999,45	4191,05	5190,50	754,80	2008
-570,33	4246,33	3676,00	921,01	2009
-74,04	4466,94	4392,90	1068,50	2010
-63,50	5853,60	5790,10	1324,50	2011
-758,60	7169,90	6411,30	1595,75	2012
-66,63	6024,13	5957,50	1831,40	2013
-1257,30	6995,70	5738,40	2267,45	2014
-2553,23	7656,33	5103,10	2465,71	2015
-2285,91	7297,49	5011,58	2722,68	2016
-1234,75	7282,63	6047,88	2845,37	2017
-1072,20	7899,10	6826,90	3033,02	2018
-1123,93	7725,50	6601,57	3041,41	2019
-1261,98	6902,88	5640,90	3046,86	2020
-842,10	7428,70	6586,60	2651,70	2021
-468,16	7452,13	6983,97	2857,86	2022

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات والتقارير السنوية للسنوات المعنية.

الملحق 02: " اختبار عدد التأخيرات "

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: FN SB						
Exogenous variables: C						
Date: 03/31/23 Time: 15:42						
Sample: 1990 2022						
Included observations: 29						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-489.3983	NA	1.79e+12	33.88954	33.98383	33.91907
1	-433.3401	100.5181	4.95e+10	30.29932	30.58221	30.38792
2	-418.0254	25.34848	2.28e+10	29.51899	29.99047	29.66666
3	-410.3466	11.65066*	1.79e+10	29.26528	29.92535*	29.47201*
4	-405.8604	6.187859	1.77e+10*	29.23175*	30.08042	29.49754

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews10.

الملحق 03: " نتائج تقدير نموذج ARDL "

Dependent Variable: SB				
Method: ARDL				
Date: 03/31/23 Time: 15:48				
20223Sample (adjusted): 199				
Included observations: 30 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): FN				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 20				
Selected Model: ARDL(1, 3)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SB(-1)	0.240057	0.188941	1.270541	0.2161
FN	2.485765	0.577438	4.304816	0.0002
FN(-1)	-5.963511	0.999259	-5.967931	0.0000
FN(-2)	-1.116439	2.659208	-0.419839	0.6783
FN(-3)	4.604807	1.782339	2.583575	0.0163
C	379.8806	185.8299	2.044238	0.0521
R-squared	0.832578	Mean dependent var		-144.8641
Adjusted R-squared	0.797699	S.D. dependent var		1187.261
S.E. of regression	534.0054	Akaike info criterion		15.57555
Sum squared resid	6843882.	Schwarz criterion		15.85578
Log likelihood	-227.6332	Hannan-Quinn criter.		15.66520
F-statistic	23.87011	Durbin-Watson stat		2.093972
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model				
selection.				

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews10.

الملحق 04: " نتائج تقدير منهجية معمل تصحيح الخطأ"

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(SB)
Selected Model: ARDL(1, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/01/23 Time: 10:25
Sample: 1990 2022
Included observations: 30

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FN)	2.485765	0.530538	4.685370	0.0001
D(FN(-1))	-3.488368	0.998070	-3.495113	0.0019
D(FN(-2))	-4.604807	1.659195	-2.775326	0.0105
CointEq(-1)*	-0.759943	0.134021	-5.670334	0.0000

R-squared	0.794998	Mean dependent var	140.0190
Adjusted R-squared	0.771344	S.D. dependent var	1072.935
S.E. of regression	513.0558	Akaike info criterion	15.44221
Sum squared resid	6843882.	Schwarz criterion	15.62904
Log likelihood	-227.6332	Hannan-Quinn criter.	15.50198
Durbin-Watson stat	2.093972		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EViews10.